الأمم المتحدة S/PV.6928

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٢٨**

الثلاثاء، ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد موسييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينان
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكا
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الخاص للأمين العام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى (S/2013/119)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.

1324888 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد كيم سوك، الممثل الدائم لجمهورية كوريا، على اضطلاعه بمهام رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير ٢٠١٣. وإنني لعلى ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير كيم وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الخاص للأمين العام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى (S/2013/119)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/119، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

أود أن أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): تسبب التمرد الذي بدأته حركة ٢٣ مارس (إم-٢٣) في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في موجة أخرى من الشقاء في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. شرد مئات الآلاف من الأشخاص. عانى عدد لا يحصى من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء من أعمال العنف والاغتصاب الفظيعة، وغيرها من أشكال العنف الجنسي والاختطاف والإعدام بإجراءات موجزة. توقف القتال، لكن انعدام الأمن يسود - ويتزايد في مناطق أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ربما يهون البعض من شأن الاضطرابات الأخيرة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتباره حلقة أخرى من حلقات العنف في منطقة من العالم منكوبة منذ مدة طويلة. لكننا نستطيع كسر هذه الحلقة وتشكيل شيء مختلف. إن تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في المنطقة بكاملها ممكن، لكنه يتطلب منا أن نلتزم جماعيا بمعالجة الأسباب الجذرية للعنف.

ولهذا السبب اتصلت بالقادة الإقليميين في المنطقة وانضممت إليهم لإيجاد حل دائم. اجتمعنا على هامش أعمال الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير. واتفقنا على أن العمل العسكري وحده لن يكفي بالنسبة لشعب الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. يتطلب الحل الدائم أربعة عناصر على الأقل.

أولا، يجب أن يرتكز إلى الإرادة السياسية لزعماء جميع بلدان المنطقة. ثانيا، يجب أن يعالج الأسباب الهيكلية المؤججة لعدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها. ثالثا، يجب أن يحترم سيادة جميع البلدان المعنية وسلامتها الإقليمية وشواغلها ومصالحها المشروعة. رابعا، إنه يتطلب الالتزام والدعم الطويل الأجل من جانب المجتمع الدولي.

واعتمادا على مبادرات السلام والأمن الإقليمية القائمة والجارية، وضعنا نهجا مبتكرا وشاملا. وركزنا على معالجة الأسباب الجذرية لحلقات العنف المتكررة من خلال مجموعة من الإجراءات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ويرد النهج في تقريري الخاص المعروض على المجلس (S/2013/119)، كما أنه يشكل الأساس لإطار السلام والأمن والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في ٢٤ شباط/فبراير في أديس أبابا.

يمثل التوقيع على الإطار فرصة تاريخية. التزم ١١ بلدا من بلدان منطقة البحيرات الكبرى باحترام سيادة جيرانهم وسلامتهم وبتعزيز التكامل الاقتصادي وعدم التسامح مع الجماعات المسلحة أو تقديم الدعم لها. كما التزمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بإجراء إصلاحات داخلية الهامة، من قبيل إصلاح الجيش واللامركزية وتوسيع الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والمصالحة وإرساء الديمقراطية.

ونعمل أنا ورؤساء الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كضامنين مشاركين للإطار. وندرك جميعا أن التوقيع على الإطار بداية وليس نهاية. التنفيذ أمر أساسي، وقد أدرجت في الإطار آليات مبتكرة للرقابة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ويتعين وضع خطط عمل متعددة المسارات مع معايير لكفالة قياس التقدم المحرز. ولآلية الرقابة الإقليمية شكل استعراض الأقران فيما بين جميع الدول الموقعة. وستجتمع هذه الآلية، التي تتألف من ١١+٤ أطراف موقعة على الإطار، على أعلى مستوى مرتين في السنة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذه. يعقد هذا الاجتماع في كانون الثاني/يناير من كل سنة على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي وفي أيلول/سبتمبر من كل سنة في الدورة السنوية للجمعية العامة. وسوف أقوم أيضا بتعيين مبعوث خاص، بالاشتراك مع الجهات الفاعلة المعنية، لدعم تنفيذ الإطار، بما في ذلك من خلال معايير لقياس التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وفي دعم تنفيذ الالتزامات الوطنية الواردة في الإطار – وتمشيا مع ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية – سيضطلع ممثلي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور رئيسي في تعزيز الحوار السياسي الشامل والشفاف بين أصحاب المصلحة المعنيين، باعتباره أولوية رئيسية.

ولزيادة دعم الأهداف السياسية للإطار، يقترح تقريري أيضا إنشاء لواء خاص بالتدخل داخل بعثة الأمم المتحدة. وسيكون لواء التدخل هذا قادرا على أن ينفذ عمليات هجومية، بمشاركة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو دون مشاركتها، ضد كل الجماعات المسلحة التي تهدد السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. والهدف من هذه القدرة على الإنفاذ، التي دعت إليها في البداية الجهات الفاعلة الإقليمية، هو التصدي للتهديدات الوشيكة للاستقرار. وهي ستوفر أنسب استجابة لبيئة الصراع المحتدم التي تعمل فيها البعثة منذ عدة سنوات.

وسيُكلف لواء التدخل بمهمة احتواء توسع الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية على السواء وتحييد هذه الجماعات ونزع سلاحها. وسيوفر ذلك قدرات تمس حاجة عمليتنا لحفظ السلام إليها. ونحن نتشاور الآن مع البلدان المساهمة حاليا بقوات في البعثة والمساهمين المحتملين في اللواء الدولي للتحضير لنشر اللواء على وجه السرعة، وذلك في حالة موافقة المجلس. والحالة الأمنية لا تزال هشة وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. وأنا أدعو مجلس الأمن إلى أن يأذن بنشر اللواء وأن يزوده بالدعم السياسي اللازم.

والتنفيذ الفعال للالتزامات وآليات الرقابة سيتطلب أن يبذل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، جهودا طويلة الأجل. والإصلاحات الهيكلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والالتزامات التي قُطعت على الصعيد الإقليمي ستكون بحاجة

إلى دعم المجتمع الدولي المستديم واهتمامه المتزايد. وينبغي للمجلس أن يبقى التقدم المحرز في تنفيذ أحكام الإطار قيد نظره. والالتزامات يجب أن تُترجم إلى نتائج.

لقد شردت آخر أزمة في كيفو الشمالية ٩٠٠ ٠٠٠ من المدنيين ليرتفع العدد الإجمالي للمشردين داخليا في شرق جمهورية الكونغو إلى ٢,٦ مليون نسمة. وأبناء شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يستحقون أن يعيشوا حياة طبيعية وألا يتعرضوا للاغتصاب أو الاختطاف أو الابتزاز أو الخوف أو ما هو أسوأ. ونحن مدينون لهم ببذل قصارى جهدنا لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن.

وقد أعلن ١١ من رؤساء الدول والحكومات التزامهم بتوحيد الصف لخدمة هذه القضية. وأنا أدعو المجلس اليوم إلى دعمهم. ويتعين ألا نكتفي بمنح شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية الأمل، بل اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل السلام والاستقرار اللذين يستحقهما منذ زمن بعيد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أعرب عن ارتياحي لرؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. فأنتم تمثلون بلدا، الاتحاد الروسي، تربطه بجمهورية الكونغو الديمقراطية علاقات ممتازة قائمة على الاحترام والتقدير المتبادل.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للثناء على سلفكم، ممثل جمهورية كوريا، وللإعراب عن تقديرنا لبراعته الفائقة في قيادة أعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي ولما أبداه من حماسة وخبرة وكفاءة في أداء مهمته.

وأود أيضا أن أشيد على النحو اللائق بالأمين العام بان كي-مون الذي عبرت إحاطته الإعلامية اليوم، في رأي وفد بلدي، عن اهتمامه المستمر باستعادة وتوطيد السلام في بلدي. ولا يمكننا أبدا أن نوفيه حقه من الشكر على ما يستثمره شخصيا من جهود كبيرة في البحث عن حل دائم لعدم الاستقرار السائد في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن مقتنعون بأنه بفضل مشاركته الشخصية، ستساعد المنظمة العالمية الشعب الكونغولي وديمقراطيته الفتية على الازدهار وعلى تحقيق تطلعاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالكامل.

ولن أتوقف عن تذكير المجلس بأنه في أعقاب الانتخابات الديمقراطية التي جرت في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١، كان لدى سكان كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية أسباب وجيهة تجعلهم يأملون في أن يحل السلام الدائم في ذلك الجزء من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد كانت تلك الآمال مبررة تماما في ضوء نجاح العمليات العسكرية المشتركة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأُحرز تقدم في الحد من التهديدات التي تواجه سلامة الناس وتحسنت إدارة الحكومة للأمن.

وقد سادت لغة السلاح والعنف مرة أخرى في كيفو الشمالية منذ أن صوب الإرهابيون من حركة ٢٣ مارس، الذين فروا من الخدمة في صفوف الجيش الكونغولي، أسلحتهم نحو الجيش النظامي بدعم خارجي هائل. وقد عطل هذا الوضع مجددا الجهود التي تبذلها الحكومة وشركاؤها لتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام في ذلك الجزء من البلد. وفي هذا السياق، يرحب الشعب الكونغولي بالتوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في ٢٤ شباط/فبراير في أديس أبابا.

بل أنه بعد عقود من العلاقات المضطربة مع بعض البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، يرعى المجتمع الدولي – من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والتجمعات الإقليمية التابعة له، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى – عملية تهيئ وتحدد الظروف العامة اللازمة لإحلال السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى. وهذا المثل الأعلى هو محور استراتيجية الأمين العام الجديدة، والتي يُنتظر أن تساعد على معالجة أسباب الأزمات المتكررة وإيجاد حل سياسي سليم. وقد أعلن للتو عن خريطة الطريق لهذه الاستراتيجية.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام بالنيابة عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ولأثني على جهوده لتوحيد زعماء المنطقة حول الإطار. وذلك الاتفاق يشكل حافزا لإدارة الأزمة الحالية. وعلى حد تعبير عميد السلك الدبلوماسي الكونغولي، ريمون تشيبانداتونغامولونغو، وزير الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنه

”عامل محفز سيؤدي إلى إنشاء لواء للتدخل للسريع مُدمج في صلب بعثة الأمم المتحدة ومُكلف بمهمة إنفاذ السلام ومُجهز بمعدات متطورة“.

وشعب الكونغو وحكومتها يعلقان آمالا كبيرة على المبادرتين الناشئتين عن الاتفاق. وسيكون لهما تأثير كبير على أنشطة البعثة بعد تجديدها، بما في ذلك من خلال إضافة طائرات بدون طيار إلى قدراتها للرصد ولواء تدخل ستكون ولايته أقوى بكثير من الولايات التقليدية لحفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وهذا العنصر ضروري لتهيئة الظروف اللازمة للحصول على التزام من جميع الأطراف بتحقيق السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ولذلك، أود أن أطمئن المجلس إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية شرعت بالفعل في تنفيذ التزاماتها، وفقا لبرنامج الحكومة الكونغولية وبروح دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الاتفاق، جددت جمهورية الكونغو الديمقراطية بالفعل التزامها بمواصلة وتعميق إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما في ما يتعلق بالجيش والشرطة؛ وتعزيز سلطة الدولة، وخاصة في الجزء الشرقي من البلد، بما في ذلك عن طريق منع الجماعات المسلحة من زعزعة استقرار البلدان المجاورة؛ وتعزيز التنمية الاقتصادية، بطرق من بينها التوسع في البنية التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتشجيع الإصلاح الهيكلي لمؤسسات الدولة، بما في ذلك إصلاح المالية وأهداف تحقيق المصالحة الوطنية والتسامح والديمقراطية.

يقترح التقرير الخاص للأمين العام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى (S/2013/119)، المعروض الآن على المجلس، مجموعة من التدابير التي يتعين اتخاذها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينص أيضا على توصيات تحظى بدعم بلدي، لا سيما فيما يتعلق بدعم المجتمع الدولي، والدعوة إلى تكثيف الجهود السياسية التي تبذلها الأمم المتحدة، وتعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أعرب السيد روجر ميس، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مؤخرا في ٢٢ شباط/فبراير، عن قلقه جراء تدهور الأوضاع الأمنية في الجزء الشرقي من البلد (انظر S/PV.6925). ودعا السيد ميس صراحة وبحق، إلى تعزيز الوسائل العسكرية المتاحة لأصحاب الخوذ الزرق.

أود أن أقول للمجلس إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجمل شعبنا، يعتبران إعادة تشكيل ولاية البعثة والنشر السريع للواء التدخل شواغل رئيسية. وكما نعلم جميعا، يهدف ذلك المسعى إلى التصدي للحاجة الحقيقية والملحة إلى لأمن في الجزء الشرقي من بلدي. ودعا بلدي، والأمين العام والعديد من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف منذ وقت طويل إلى تعزيز ولاية البعثة. ونعتقد أن تلك المسألة ملحة الآن بما فيه الكفاية، وتتطلب اتخاذ إجراء سريع من جانب مجلس الأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن حكومتي تود تقديم بعض الطلبات إلى الأمين العام والمجلس.

بعد إبرام الاتفاق الإطاري، فإننا نطلب من الأمين العام وضع الصيغة النهائية لقائمة الشروط المسبقة لنشر اللواء. ونحن نطلب على وجه الخصوص، أن يعين على وجه السرعة، مبعوثا خاصا مهمته دعم بلدان المنطقة، ومساعدتها على متابعة التقدم المحرز فيما يخص الأهداف التي تم تحديدها من أجل المساعدة على تنفيذ الإطار. كما ندعوه أيضا إلى التنفيذ السريع لجميع جوانب الاتفاق الإطاري.

وبالنظر إلى الطابع الملح للمسألة وهشاشة الحالة الميدانية، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى سرعة اتخاذ قرار يسمح بإجراء تغيير في ولاية البعثة لجعلها أكثر قوة. كما نطلب من المجلس، أن يأذن بسرعة بنشر لواء التدخل على وجه السرعة، من أجل القضاء على القوى السلبية، بما في ذلك حركة ٢٣ آذار/ مارس، فضلا عن المساعدة على ضمان رصد الحدود الشرقية عن كثب، بغية منع حالات التسلل الخارجي، وكذلك لمنع مجمل الدعم المقدم للجماعات المسلحة، التي تنشط في هذا الجزء من البلد، بما في ذلك إرهابيو حركة ٢٣ مارس.

وعلاوة على ذلك، تدعو حكومة بلدي دول المنطقة، إلى تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بحرية، بنية حسنة. من بين أمور أخرى، فإننا ندعوها إلى تغيير سياساتها وسلوكها وتصرفاتها. بموجب الاتفاق الإطاري، التزمت بلدان المنطقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، أو السماح بتقديم المساعدة أو توفيرها، أو تقديم أي نوع من أنواع الدعم للجماعات المسلحة، إلى جانب احترام سيادة الدول المجاورة وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وأخيرا، بما أن المجلس سوف ينتقل بعد قليل إلى إجراء مشاورات غير رسمية، لمواصلة مناقشته للموضوع، أود أن أختتم بياني، بالطلب إلى الأعضاء أن يأخذوا على محمل الجد معاناة الشعب الكونغولي، والأطفال الذين فصلوا عن أسرهم والنساء اللائي يتعرضن للاغتصاب كل يوم. قبل كل شيء، ينبغي ألا ينسى الأعضاء، بأنه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكثر من أي منطقة أخرى من مناطق النزاع في العالم، يستمر سقوط آلاف الأشخاص ضحايا للحرب، بشكل يومي. بعدما بلغ عدد القتلى ما يناهز ٨ ملايين قتيل، خلال ١٥ عاما من الحروب المتتالية، وتمثل مذابح المدنيين في بلدي، إحدى أحلك الصور التي شهدتها البشرية منذ الحرب العالمية الثانية.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.